التمثلات الاجتماعية لمكانة المرأة المطلقة في المجتمع الجزائري

Social representations of the status of divorced women in Algerian society

لندة بوعلاق[1] * نصيرة براهمة[2]

[1] جامعة جيجل، 18000جيجل- مخبر علم النفس والتربية وقضايا المجتمع (الجزائر)، linda.boualleg@univ-jijel.dz

[2] جامعة جيجل، 18000جيجل- (الجزائر)، nassirabrahma@univ-jijel.dz

تاريخ الاستلام : 08-01-2024؛ تاريخ القبول : 17-09-2024

ملخص:

نحاول من خلال هذا المقال تقصي واقع المرأة المطلقة في المجتمع الجزائري، والتعرف على الصورة التي رُسمت عنها الظاهرة أو مختبئة في كثير من الممارسات التي أُنتجت ثم أُعيد إنتاجها من طرف فئات المجتمع المختلفة الذكورية أو الأنثوية كونها راسخة في اللاوعي المجتمعي، ما يجعل مكانة المطلقة تحدد من خلالها.

إن البحث في موضوع التمثلات الاجتماعية لمكانة المرأة المطلقة يتطلب أدوات مفاهيمية ومنهجية خاصة، تسمح بالغوص في اللاوعي المجتمعي للكشف عن مضامين هذه الرؤى، لذا تعتبر نظرية النواة المركزية لـ Abric أحد أهم نماذج التحليل المنهجي لكشف شكل ونوعية وطبيعة المواقف والمعتقدات التي تشكلت داخل المجتمع الجزائري عبر الزمن اتجاه مكانة المرأة المطلقة.

الكلمات المفتاحية: التمثلات الاجتماعية، المرأة المطلقة ،مكانة المرأة المطلقة، نظرية النواة المركزية، المجتمع الجزائري.

Abstract :

Through this article, we try to investigate the reality of divorced women in Algerian society, and to identify the image that the phenomenon has been painted about or hides in many practices, which have been produced then reproduced by different groups of society; male or female, they are rooted in the societal subconscious, which makes the status of the divorced women determined.

Research on social representations of the status of divorced women topic requires special conceptual and methodological tools. That allows diving into the societal subconscious to reveal the contents of these visions and representation, so the theory of the central core of Abric is one of the most important models of systematic analysis to reveal the form, quality, nature of attitudes and beliefs that have been formed within Algerian society overtime, towards the status of divorced women

Keywords: Social representations, Divorced women, The status of divorced women, The central nucleus theory, Algerian society.

* المؤلف المرسل.

1- مقدمة:

تعتبر دراسة التمثلات الاجتماعية مفتاحا أساسيا لفهم النشاطات الذهنية التي يتم من خلالها إعادة بناء وفهم الواقع وإعطاءه معنى خاص، وذلك بالتركيز على مختلف أشكال السلوك والتفاعلات الاجتماعية والثقافات المختلفة داخل المجتمع، وتكمن أهمية دراسة التمثلات في كونها نتاج نفسي اجتماعي يعمل على تجسيد مواقف واتجاهات الأفراد اتجاه الأمور والقضايا التي يتلقاها الإنسان في حياته، فهي عصارة خبرات وتجارب الفرد في المجتمع، ووسيلة لكشف شكل وتاريخ ونوعية وطبيعة المواقف التي تشكلت داخل المجتمع عبر الزمن اتجاه المواضيع المختلفة، باختلاف الخلفيات السوسيولوجية والتاريخية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات.

المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات له تاريخه وعاداته وتقاليده الخاصة التي تتشكل في إطارها اتجاهات ومعتقدات أفراده اتجاه مواضيع المجتمع المختلفة، على غرار موضوع مكانة المرأة المطلقة الذي يكتسي أهميته من كون الطلاق فعل إنهاء رابطة مقدسة دينيا ومجتمعيا. إن الغوص في أعماق المجتمع الجزائري من أجل تقصي واقع المطلقة، والتعرف على مختلف قيمه وعاداته التي يتحدد في إطارها مكانة هذه الفئة من المجتمع،شرط أساسي لبحث مسألة تمثلات مكانة المرأة المطلقة، وهذا ما يتطلب فحص مختلف المعاني الظاهرة لمكانة المطلقة من وجهة نظر أفراد المجتمع، ومحاولة الكشف عن المضامين الخفية والمعاني الرمزية والمادية التي ترسم صورة المرأة المطلقة في المحيط الاجتماعي في سياق تلك التمثلات، وربطها بالخلفيات المعرفية وتأكيد صلتها بالسياقات الاجتماعية والثقافية المحيطة والمؤثرة في توجهات أفراد المجتمع التي تؤدي لتحديد وضع المرأة المطلقة ومكانتها داخل المجتمع.

2- التمثلات الاجتماعية:

تعتبر التمثلات الاجتماعية أنظمة تفكير حول المواضيع المحيطة بنا والتي نسعى من خلالها إلى معرفة عالمنا وكيفية التكيف والتفاعل مع موضوعاته، يُكَوِنُ الفرد من خلالها معرفة خاصة تجعله على تواصل مع المجتمع، تتشكل التمثلات حصيلة نشاط عقلي يعتمد إعادة بناء الواقع وإعطائه معنى خاص في إطار القيم والمعايير السائدة في المجتمع، كما يرتبط بخبرات الفرد وتجاربه التي تكونت خلال فترات حياته السابقة (عقبة، 2018، صفحة 85)، أي مزيج بين ما لدينا من معلومات مسبقة وما استدخلناه من بيئتنا الاجتماعية، فهي معرفة اجتماعية تتأثر بالمحيط وتؤثر فيه وجوهرها يدور حول أهم الاعتقادات التي يتبنها الفرد في تناول القضايا التي تواجهه، وتلك المعرفة الاجتماعية تربط بين الماضي والحاضر والمستقبل في فهم الأمور وتطوراتها، وبالتالي فالتمثل موجه ومحرك أساسي للممارسات الفردية داخل المجتمع (بنسعيد، 2022، صفحة

90. 104)، زد على ذلك أن التمثلات ترشدنا إلى كيفية تنمية وتحديد الجوانب المختلفة لواقعنا اليومي وطريقة تفسيرها واتخاذ قرار بشأنها.

يعتبر مفهوم التمثلات قديم النشأة استعملت من طرف الفلاسفة بالأخص E. Kant (1804-1724) الذي أراد أن يبين أهمية التمثلات في حياتنا اليومية، من خلال قوله "إن معارفنا ما هي إلا تمثلات والمعرفة النهائية للواقع هي معرفة مستحيلة." (غنية، 2021، صفحة 683)ولقد كان الحديث عن التمثلات الاجتماعية كمفهوم سوسيولوجي على يد إيميل دوركايم E. Durkheim(1858-1717) الذي اعتبرها ظاهرة لها أسباب تؤدي إلى ظهورها، وهي سبب في ظهور ظواهر أخري وبالتالي" فهي ظواهر تتميز عن باقي الظواهر في الطبيعة بسبب ميزاتها الخاصة، لها أسباب وهي بدورها أسباب وأن إنتاج التمثلات لا يكون بسبب بعض الأفكار التي تشغل انتباه الأفراد، ولكنها بقايا لحياتنا الماضية، إنها عادات مكتسبة وأحكام مسبقة، ميولات تحركنا دون أن نعي، إنها كل ما شكل سماتنا الأخلاقية." (E.Durkheim, 1967, p. 113)وبهذا المعني فالتمثلات عبارة عن عادات يتم اكتسابها وتتشكل انطلاقا من خبرات الفرد السابقة، والتي لها الأثر في توجيه سلوكياته ومواقفه، كما ميز دوركايم بين نوعين من التمثلات؛ التمثلات الجمعية و التمثلات الفردية، حيث يرى أن التمثلات الفردية أساسها المشاعر الناتجة عن تفاعل خلايا المخ، أين تمتزج تلك المشاعر لتكون تمثلات فردية في حين أن التمثلات الجمعية تنتج عن طريق مزج الضمائر الفردية وإتحادها، مشددا على دور الوعي الاجتماعي في صياغة الوعي الفردي، منتهيا إلى أنا الغالبية الكبرى من آرائنا وميولنا ليست من صنعنا وإنما تأتينا من الخارج. (دوركايم، 1977، صفحة 54) كما يفهم التمثل الاجتماعي عند دينس جودليت Denise Jodelet على أنه معطي أو معرفة مسبقة حول موضوع معين، تأخذ شكل آراء ومواقف ومعتقدات،فهي معرفة مشتركة ومكتسبة يتقاسمها أفراد المجتمع تعمل على ضبط سلوك الأفراد وتوجيهه عمليا أي أن "التمثل الاجتماعي شكل من أشكال المعرفة يتم تطويره ومشاركته اجتماعيا، وله هدف عملي يساهم في بناء واقع مشترك بين الجماعات الاجتماعية، إلا أنها معرفة تختلف عن المعرفة العلمية وتسمي المعرفة الساذجة."(Jodelet.D, 2003, p. 53) وبالتالي فهي معرفة جاهزة وعشوائية عكس المعرفة العلمية التي تعتبر معرفة مقننة ترتكز على منهج علمي مضبوط، في حين أن هذه الأخيرة لا ترتكز على معطيات علمية بل تبنى انطلاقا من تجارب الأفراد والخبرات التي يكتسبونها، من خلال نماذج التفكير التي يتلقونها عن طريق التقاليد والأعراف والتي ينقلونها إلى أجيال لاحقة، وبذلك تساهم التمثلات الاجتماعية في صنع وبناء بديهيات الحقيقة الاجتماعية المشتركة بين أفراد الجماعة(Jodelet.D, 2003, pp. 53-76) ، و التمثل الاجتماعي عملية بناء وتشغيل تتميز عن طرق التفكير الأخرى وتفسير الواقع، فهو يتضح كعملية

دلالية يصدرها الأفراد أو الجماعات وتوجه وفقها ممارساتهم وسلوكياتهم الاجتماعية. تستند التمثلات الاجتماعية على بعدين متمثلين في البعد النفسي _ المعرفي والبعد الاجتماعي والتكامل بينهما، إذ فعندما يتمثل الفرد موضوع ما، لا يخضع استحضاره للبعد المعرفي فقط، بل يلجأ كذلك إلى خبراته السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، وبذلك يكون رد فعله اتجاهه مزيجا بين البعدين، فإذا كانت التمثلات تنظيماً نفسياً في جوهره يقوم على مجموعة من العمليات العقلية القائمة على التخزين والتنظيم الذهني، فإنها أيضا لا تكتسب طابعها الدلالي إلا من خلال خضوعها للترميز الاجتماعية(إضفاء الطابع الاجتماعي عليها) عن طريق ربطها بمجمل خبرات وتجارب الفرد في محيطه، وبالتالي لا يمكن الحكم بأن التمثل هو نشاط نفسي معرفي خالص ولا اجتماعي محض على اعتبار أن الفرد لا يعيش بمعزل عن المجتمع، فسلوكياته ليست وليدة نشاط عقلي فقط وإنما هي كذلك اجتماعية لها جانب اجتماعي مهم في بناءها وهذا يعني أن البعد المعرفي للتمثل ينظم السلوك ويحدد كيفية ظهوره بينما البعد الاجتماعي هو النواة التي تشكله (بنسعيد، 2022، صفحة 104)، وهذا ما وضحه سراج موسكوفيسي (1925-2014)Serge Moscoviciمن خلال نظرية التمثلات الاجتماعية مؤكد بذلك على أهمية البعد النفسي والاجتماعي لدراسة مظاهر التفكير والسلوك الإنساني دراسة علمية موضوعية، فأحياء بذلك التراكمات والمجهودات الدوركايمية ومتجاوزا لها مقر بولوج العالم عصرا جديد قائلا: "إن عصرنا هذا هو عصر التمثلات الاجتماعية."(Moscovic.S, 1989, p. 77) حيث بين ذلك في دراسته التي تناول فيها التمثلات الاجتماعية للتحليل النفسي في أوساط المجتمع الفرنسي سنة 1961، ثم طبع العمل في شكل كتاب تحت عنوان: La psychanalyse son image et son publicسنة 1976 والذي عرب تحت عنوان التحليل النفسي صورته وجمهوره (غنية، 2021، صفحة 688. 689)، رد بذلك على طرح دوركايم السوسيولوجي حيث اعتبر أن التمثلات ليس فقط جمعية تتكون عبر الأجيال وغير قابلة للتغيير، بل أيضا اجتماعية قابلة للمراجعة والتجديد وإعادة البناء من طرف المجموعات التي يتكون منها المجتمع (السويسي، 2016، صفحة 49)، لتنتج بذلك معارف الحس العام (التفكير الاجتماعي)؛ ويتكون الحس العام كما بين Moscovici "من نسق من القيم والمفاهيم والسلوكيات المرتبطة بسمات ومواضيع يحدد معالمها الوسط الاجتماعي، تمكن من استقرار حياة الأفراد والجماعات، ومن توجيه وصياغة السلوكيات وردود الفعل المناسبة، فالتمثلات الاجتماعية تتغير وتختلف في معناها ومحتواها بحسب اللغة والسياق الثقافي والإيديولوجي، وبحسب اهتمامات وعلاقات التواصل والتخاطب بين أفراد المجموعة." (السويسي، 2016، صفحة 49).

3- نظرية النواة المركزية لـ Abric:

التمثلات الاجتماعية هي بمثابة ترسيخ اجتماعي يتلقى فيه الأفراد معلومات مختلفة في إطار العلاقات الاجتماعية والتفاعل المتكرر، فيحتفظ الأفراد في ذاكرتهم بهذه المعلومات ويفسرونها ويعيدون تنظيمها وبناءها بشكل مختلف وفق آليات محددة وحسب الجماعة التي ينتمون إليها، وهي تختلف في محتواها ومستوى بنائها وتوجهها العام، وبذلك اتسع مجال البحث حول التمثلات الاجتماعية أكثر فأكثر، واهتم به العديد من الباحثين على اختلاف خلفياتهم النظرية وطرقهم المنهجية (بشرى، 2017، صفحة 56)، أمثال جون كلود أبريك Jean-claude Abric(2012-1941) الذي اهتم بدراسة بنية وتكوين التمثلات الاجتماعية من خلال التركيز على العناصر المكونة لها، نظرا لأهمية هذه العناصر في تكوين وحفظ التمثلات من جهة، وإعطاء الأفراد نوع من الاستقلالية في وضعياتهم المختلفة من جهة أخرى، حيث يري Abric أن التمثل عبارة عن جملة من العناصر التي لها علاقة فيما بينها، وتتباين هذه العناصر في الأهمية والقوة فبعضها يعد أساسيا ومهما في تكوين التمثل، وهو بمثابة العناصر الجوهرية في تسييره وتنظيمه، وتعمل على استقراره وإعطائه دلالة، بينما البعض الآخر سطحيا يشير إلى خصائص وصفات ثانوية تظهر في الممارسات اليومية (بوجلال، 2001، صفحة 35)، ولفهم ميكانزمات التي تتدخل من خلالها التمثلات في الممارسات الاجتماعية اقترح Abric نظريته النواة المركزية في قوله "التمثل الاجتماعي مجموعة منظمة من المعلومات والمعتقدات والآراء والاتجاهات تشكل نظامنا معرفيا اجتماعي مركب من نظامين متفاعلين فيما بينهما نظام مركزي ونظام محيطي "(Abric.J.c,2001 ,p82) فأما النظام المركزي يشتمل على النواة المركزية والتي تمثل العنصر الأساسي في التمثل تعمل على تحديد مفهومه وإعطاء معني له، تتميز بالثبات والدوام والاستقرار مما يضمن استمرارية وديمومة التمثلات، وأي تغير على مستوى النظام المركزي يؤدي إلى تغير كلي في التمثل وله وظيفتين أساسيتين؛ وظيفة إنتاجية (مولدة) يعمل من خلالها على إنشاء وتحديد دلالة ومعني العناصر المكونة للتمثل، ووظيفة تنظيمية تعمل على تحديد طبيعة العلاقة التي تربط بين مختلف عناصر التمثل (Abric.J.C, 1994, pp. 22-94) ويتمثل النظام المحيطي في العناصر التكميلية والضرورية للنواة المركزية،يعمل على فك تشفير النواة وترجمتها على أرض الواقع من خلال تكييفها مع متغيرات السياق الاجتماعي الذي نشأ فيه التمثل، كما يسمح للتمثلات بتوضيح وتفسير المواقف الاجتماعية المختلفة. يعد المكون الملموس والعملي الذي يضمن الربط بين التمثلات والممارسات اليومية المتعلقة بموضوع التمثل، يتميز بالديناميكية والتغير قابل لتعديل من أجل حماية المعني الأساسي للتمثل (النواة المركزية) من التغيرات الخارجية، وبالتالي فالنظام المحيطي يشكل الحد المشترك بين النظام المركزي والواقع، ويتضمن ثلاث وظائف؛ وظيفة التجسيد والتي تتمثل في البنية العملية للتمثل تعمل على توجيه سلوكيات

واتجاهات الفرد التي يجب أن يتخذها تجاه موضوع معين، ووظيفة التعديل و التي تتمثل في مرونة هذه العناصر التي تسمح للتمثل بالتكيف مع التطورات المختلفة في السياق الاجتماعي، ووظيفة الدفاع والتي تعمل من خلالها العناصر المحيطية بوظيفة دفاعية من خلال منح العناصر المركزية قوة الصمود أمام التغيرات وسرعة حدوثها من خلال دمج العناصر المتناقضة على مستواها بدون المساس بالنظام الجوهري.(Abric.J.C, 1994, p. 23)

4- المكانة الاجتماعية للمرأة:

تعتبر المكانة الاجتماعية مطلب نفسي اجتماعي يسعى كل فرد إلى بلوغه ويقصد بالمكانة الوضع الذي يشغله الفرد داخل الجماعة التي ينتمي إليها، حيث تحددها سلسلة من العوامل كالعمر،الجنس، والمهنة والدخل...الخ، وتؤثر هذه العوامل على مكانة الفرد داخل جماعته والمجتمع ككل (نادية، 2009، صفحة 15)،وعموما فالمكانة الاجتماعية تمثل الوضع الذي يشغله الفرد في النسق الاجتماعي بالنسبة للآخرين وقد يحدد هذا الوضع الحقوق والواجبات وأنواع السلوكيات الأخرى بما في ذلك طبيعة ومدى العلاقة بآخرين لهم مكانات مختلفة (وآخرون، 1989، صفحة 339)، وبالتالي فإن البيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد تؤثر على حياته وهي انعكاس لمختلف التفاعلات التي تحدد مستقبلا دوره ومكانته.

لقد اضطرب معيار تقييم المرأة وتحدد منزلتها، فاختلفت نظرة الشعوب إليها، فالقوانين الخاصة بالمرأة كانت تتسم بعدم الاعتدال، فاعتبرت آلهة وشريكة في خلق الكون وسيدة للمجتمع ورمزا من رموز الخير والحكمة والخصوبة والإنتاج، كما اعتبرت رمزا للغواية والشر، حيث حرمت من حقها في الحياة وعدت سلعة تباع وتشتري، ولبيان مكانة المرأة ينبغي الرجوع إلى تاريخها في الحضارات القديمة.

1.4. مكانة في الحضارات القديمة:

لقد كانت حضارة بلاد وادي الرافدين عصر ذهبيا للمرأة عامة وللزوجة خاصة، إذ كانت هذه الأخيرة عصب العائلة، لها مرتبة أعلى من مرتبة الرجل كانت محترمة، كما حظيت بالتقديس لأنها السبب في استمرارية البشرية (بنسادون، 2012، صفحة 5)، كما شغلت مكانة عليا في الأسرة والمجتمع نتيجة ما كانت تقوم به من أعمال كالزراعة؛ فمعرفة المرأة لفن الزراعة سمح لها بامتلاك الأرض والمحاصيل، إضافة إلى تخفيف مشقت الصيد والتنقل على الرجل ما جعلها موضع تقديس وتنال المرتبة الأولى في المجتمع وتفرض سيطرتها. (خضوري، د س، صفحة 4)

أما الحضارة المصرية فقد أعطت للمرأة سلطة الحق في إدارة البيت والحقل واختيار الزوج، كما حظيت بمكانة مرموقة بين الملوك والآلهة خولتها للملك مما أتاح لها فرصة الجلوس

على العرش وتقلد مناصب مهمة، وبهذا تكون المرأة المصرية في العصور القديمة قد نالت حقوقها كاملة. (الحيدري، 2003، صفحة 115)

أما فيما يخص مكانة المرأة عند اليونان فقد مرت بمراحل مختلفة لكنها كانت فيها مسلوبة الحرية والمكانة سوء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، وكانت الشرائع اليونانية لا تكاد تحميها من أي خطر يهدد كرمتها (جبري، 2006، صفحة 197)، ورغم أن الفكر اليوناني بلغ درجة من الازدهار والتقدم والمعارف، إلا أنهم عاملو المرأة معاملة فيها الكثير من القسوة بعيد عن العدل والإنصاف منكرين بذلك إنسانيتها، تتزوج بدون رضاها وتحرم من التعليم كما كانت تعيش تحت سيطرة الرجل مسلوبة الإرادة، ما هي إلا آلة للإنتاج النسل وحفظ شؤون المنزل. (كشوة، 2013، صفحة 124. 125)

أما المرأة في الحضارة الرومانية فقد حصلت على بعض حقوقها وحريتها، وعلى رغم من المكانة التي حظيت بها المرأة الرومانية، إلا أنهم كانوا يعتقدون أنها أداة للإغواء ووسيلة للخداع والفساد وكانت تعذب تحت شعار ليس للمرأة روح. (كيال، 1981، صفحة 37)

أما الحضارة الهندية فقد أنكرت إنسانية المرأة ولم تعترف بقيمتها الاجتماعية، والمرأة عند الهنود مادة للإثم وعنوان الانحطاط الخلقي والروحي، لم يكن لها حقوق كانت مضطهدة ومهانة في جميع مراحل حياتها. (ديورانت، 1988، صفحة 178).أما المرأة الفارسية كانت تعد إنسان عكس الاعتقاد الذي كان سائد في الحضارات الأخرى، لكنها خلقت للذل والهوان ولتكون في خدمة الرجل وتحت سلطته المطلقة، فهو الذي يحق له أن يحكم عليها بالموت أو ينعم عليها بالحياة. (عاشور، 2005، صفحة 8)

لقد اختلفت نظرة المجتمع العربي للمرأة عن باقي الحضارات الأخرى، فالمرأة في المجتمع العربي تراوحت مكانتها بين ممارسات جيدة تعبر عن تمتعها بحريات عديدة تدل على مشاركتها المجتمعية الواسعة مثل: حرية التنقل والسفر، حق الضيافة ومشاركتها للرجل في الحياة الثقافية كشاعرة وحكيمة، وغيرها من الممارسات، وبين ممارسات مهينة للمرأة مثل: الضرب، الوأد، السبي في حالة الغزو وغيرها من الممارسات التي تعبر عن دونية وضع المرأة في المجتمع، وتختلف مكانة المرأة داخل المجتمع الواحد، إذ يظهر أن هناك فرق كبير في مكانة المرأة الاجتماعية وفقاً لانتمائها الطبقي، فالمرأة المنتمية للطبقة العليا قد امتلكت حقوق وحريات لم تملكها الأخريات في الطبقات الأخرى (كطبقة العبيد والفقراء...وغيرها). (البزور، د س، صفحة 41)

2.4. مكانة المرأة في المجتمع الجزائري:

أما فيما يخص المجتمع الجزائري فقد عرف منذ النموذج التقليدي مبدأ الفصل بين عالم الرجال والنساء، فمنذ الطفولة المبكرة يتعرض الأولاد والبنات لعمليات تربوية متباينة تعكس أدوارهما

المستقبلية فتلقن وترسخ لكلا الجنسين قيمته الاجتماعية، حيث تعطي مكانة أفضل للذكر على الأنثى بصفته هو من يقوم بالعمل الشاق ويوفر الحماية ولكونه يحقق حلم الأسرة في خلود أسمها واستمرارها، أما الأنثى فتحتل مكانة ثانوية تتماشى مع شخصيتها وتكوينها البيولوجي وترتبط بدور الذي تؤديه (نافع، د س، صفحة 147)، ولعل مكانة المرأة في المجتمع التقليدي الجزائري تتحدد بتلك المكانة التي احتلتها في الأسرة الجزائري التقليدية التي تعتبر أسرة ممتدة تضم جيلين أو أكثر، حيث تجمع بين الآباء والأبناء والأجداد والأحفاد... الخ، يشتركون في مسكن واحد ويجتمعون على مائدة واحدة لكن مع التفريق الواضح بين الرجال والنساء والأطفال، حيث تمنع المرأة من الاحتكاك والاختلاط بعالم الرجال، وقد لا تلتقي الزوجة مع زوجها على مائدة الطعام، بل من غير اللائق أن تجلس الفتاة مع أبيها أو أخيها للأكل أو لتبادل أطراف الحديث، و في الغالب تكون المرأة الكبيرة في السن هي الوسيط بين عالم الرجال وعالم النساء، وبالتالي فالأسرة هي الخلية الاجتماعية الأولى التي تلقن فيها الدروس الأولى حول نظام تقسيم الأدوار القائم أساسا على الاختلافات الجنسية (نصيرة، 2015، صفحة 109)، وما أفرزه هذا الأخير من تراتبية بين الفضائين الذكوري والأنثوي من خلال رسم الأطر الأساسية المحددة لمكانة كل منهما في المجتمع، وهذا يعني أن أنماط المعيشة المختلفة في المجتمع الجزائري التقليدي تعتمد توزيعا للأدوار وتقيم فصلا صارما بين الجنسين وفق نظام محدد من القيم والقواعد التي تشكلت في إطارها عناصر المخيال الاجتماعي (حمداوي، 2000، صفحة 13)، وبالتالي فهذان المفهومان (ذكر_أنثي) صناعة وإنتاج مجموعة من الممارسات الاجتماعية، والتي أنتجت بفعل التنشئة الجندرية في سنوات الطفولة الأولى لتصبح بعد ذلك ثابتة وجوهرية، وهذا ما يؤكده أنتوني غندنز في قوله: "أن التنشئة الجنوسية هي القوة التي لا يجرؤ أحد على معارضتها فحينما تتحدد هوية الفرد الجنسية، سواء كان ذكر أم أنثي يتوقع المجتمع منه أن يتصرف كما تتصرف النساء أو كما يتصرف الرجال، وهذه التوقعات تتحقق ويعاد إنتاجها في الممارسات المعيشية." (غيدنز، 2005، الصفحات 189-190)،إذا فثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده هي التي تعمل على توسيع الفجوة الجنوسية وتعمق وتعزز قيم الأنوثة في المرأة وقيم الرجولة في الذكر، وهذا يعني أنها تعمل على تعميق الفوارق بين الجنسين في المجتمع، والتي تبدو راسخة في اللاوعي المجتمعي، فهذه الأخيرة ليست وليدة الفترة الراهنة أو القريبة منها بل هي قيم متوارثة موغلة في القدم، ناشئة عن رواسب لتمثلات ثقافية غذتها جملة من الأعراف والعادات والتقاليد التي ارتسمت ضمنها صورة الكيان الأنثوي، وتجسدت عبرها الحدود الرمزية للفضاءات التي ينبغي أن يشغلها هذا الكيان دون سواها من الفضاءات الأخرى (كوسة، 2020، صفحة 256)،حيث خصص للمرأة الفضاء الداخلي المخول لها التحرك ضمنه وعرفت بالضعف والخضوع والتابعية للرجل، بينما خصص الفضاء الخارجي للرجل نظير قوته وقدرته على

المداومة على العمل العضلي، وعليه فإن البنية الثقافية للمجتمع هي التي حددت أدوار خاصة بكل من الرجل والمرأة طبقا لمبدأ الاختلاف البيولوجي بينهما، وهي التي تؤدي بدورها إلى إعادة إنتاج هذا الاختلاف في إطار ثقافي يرسخ التمايز بين الجنسين ولا يسمح بتبادل الأدوار بين الذكر والأنثى، تكريسا لمبدأ اللامساواة كبعد رمزي يجعل الرجل بمثابة القائد له مكانة مرموقة في أعلى الهرم الاجتماعي، ويجعل المرأة كائنا متدنيا في أسفل الهرم الاجتماعي (بلحاجي، د س، صفحة 71)، وتبقي مكانة المرأة ثانوية وضيق لا تتحصل عليها إلا إذا تمكنت من أداء دورها الاجتماعي المتمثل أساس في الزواج، فدخولها في فئة المتزوجات تمنحها ترقية اجتماعية في مجتمع أبوي مقدس للزواج والحياة الزوجية، أين يتم انتقال الفتاة من منزل الأب إلى بيت الزوج الذي يكون فيه استقرارها النهائي، لكنها ما إن تخلصت من سلطة الأب حتى تنتقل إلى سلطة الزوج الذي يعتبر المسؤول عنها، فالزوجة لها سلطة ضعيفة فلا ترسخ مكانتها داخل عائلة الزوج إلا بعد إنجاب الأطفال أين يكتمل دورها التربوي لأبنائها، وتصبح مكانتها أكثر اعتبار عند إنجابها للذكور، فمكانتها مرتبطة بدورها البيولوجي والمتمثل في الإنجاب ودورها التربوي والأمومي،باعتبارها الحارسة على نقل القيم وتلقين الأصول الاجتماعية، فالمرأة رغم معاناتها من وضعية الخضوع والتبعية للرجل فقد كان لها دور هام في نقل ثقافة المجتمع للأجيال والحرص على إعادة إنتاجها من خلال عملية التنشئة (غنيمة، د س، صفحة 11)،إن الواقع الذي ميز مكانة المرأة وأدرجها تحت وصاية الرجل وجردها من سلطة اتخاذ القرار فيما يتعلق بشؤونها المصيرية وجعل المنزل وانشغالاته المجال الخاص بها مثل عنوانا بارز لموقعها الاجتماعي وعكس صورة سلبية للمرأة انتهت بتهميشها وإقصائها من مكانتها الاجتماعية.

إن تغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري على مستوي الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية انعكست على البنية الاجتماعية للمجتمع، هذا ما جعل الأفراد يتحصلون على مراكز وأدوار جديدة ذات بعد سياسي، إداري، تقني، واقتصادي، واجتماعي، فأصبحت الأسس التقليدية التي تحدد مكانة الفرد أمور ثانوية (غنيمة، د س، صفحة 12)،كما أن تأثر المجتمع الجزائري بالنموذج الثقافي الغربي بفعل العولمة وقنوات الإعلام والاتصال المختلفة، بإضافة إلى العامل التاريخي المتمثل في الاستعمار الفرنسي الذي عمل على هدم البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري كل هذا أثر بشكل أو بآخر على التركيبة الاجتماعية في خضم التحولات الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية التي طرأت عليه في حقب زمنية متتالية (بلحاجي، د س، صفحة 73)،ساهمت كل هذه الظروف في جعل المرأة تكتسب مكانة وأدوار جديدة، فلم تعد تنتظر لتصبح جدة أو زوجة أو أم لذكور كي ترتقي مكانتها في المجتمع،فأضحى دور المرأة لا يقل عن دور الرجل، فأصبحت في ظل هذه المستجدات أكثر التماس نحو تحقيق رغباتها وطموحاتها محاولة

البحث عن مكانة جديدة تمنح لها حق العضوية في المجتمع ككل تجعلها تتميز بمركز يحقق ويثبت وجودها ويفرض احترامها (غنيمة، د س، صفحة 12)، فوضعية المرأة المعاصرة جعلتها تحظي ببعض الخصائص ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي، والتي دعمها المشرع الجزائري من خلال تحقيق المزيد من المساواة بين المرأة والرجل في إطار تشريعاته الداخلية، وذلك امتثالا للتطورات التي عرفها المجتمع الجزائري، إضافة إلى احترام الجزائر لالتزاماتها الدولية، خاصة بعد مصادقتها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بموجب المرسوم رقم 51/96 (امعيزة، د س، صفحة 456)، فأصبحت المرأة أكثر انفتاح نحو العالم الخارجي بمزاولة التعليم والوصول إلى أعلى درجاته ما أكسبها سلطة رمزية في العائلة وأمام الرجل، بالإضافة إلى أن ممارسة العمل مكنتها من توسيع محيطها الذي تتحرك فيه بعدما كانت منحصرة في المنزل، أي منحها ترقية اجتماعية، فمن خياطة في المنزل إلى امرأة مقاولة اليوم، ومن ربة منزل بالأمس تقوم بالأدوار المنوطة بها من تربية وأشغال منزلية إلى رئيس مصلحة في أحد مؤسسات المجتمع؛ معلمة، مديرة، مفتشة في قطاع التربية ثم طبيبة وممرضة في قطاع الصحة، وتراها لآن وزيرة وبرلمانية وإطار في الجيش ومفتشة شرطة... الخ، وهكذا أصبحت تعيش حياة عامة وخاصة أقل عزلة، مع كمال بدني وإنجاب مخطط وحياة بين المنزل والسوق والعمل، مما أتاح للمرأة هامشاً من الحرية في التعبير عن مواقفها تجاه قضاياها المصيرية على وجه الخصوص.

إن القيم والمعايير التي تأسس عليها المجتمع الجزائري جعلت المرأة تتميز ببعض الخصائص التي تختلف في جوهرها عن المرأة التقليدية ماديا ومعنويا على الأقل من حيث شكل اللباس والمستوي التعليمي وطريقة الكلام ونوع المعاملة المبنية على الانفتاح على الآخر، والسير بحرية في الفضاء العمومي، الاستقلالية في اتخاذ المواقف والقرارات وغيرها من المؤشرات التي تدل على النقلة النوعية لمكانة المرأة ودورها في المجتمع والتي نجدها تظهر جلية عند فئة من النساء خاصة في الأوساط الحضرية التي تتميز بنخبة فكرية ذات مستوي ثقافي عالي والمفرنسة إلى حد ما. (بلحاجي، د س، صفحة 78.74)

إن التغيرات التي ميزت مكانة المرأة ولمست مختلف جوانب حياتها بفعل جملة من العوامل التغيرات السوسيوثقافية التي عرفها المجتمع الجزائري بما أفضت إليه من نقلة نوعية من خلال إحداث تغيرات تدريجية في المنظومة القيمية في تمثلاتها للمكانة الاجتماعية للمرأة، بحكم مركزية القيم الذكورية وهيمنتها، وهي مركزية متجذرة في ثقافة المجتمع الجزائري، والتي تتكئ على رصيد كافي من الرواسب التي توجه الرؤى والتمثلات المجتمعية بما تمارسه من تأثير على الموقع الاجتماعي للمرأة (كوسة، 2020، صفحة 265)، بالرغم من التغيرات التي طرأت على البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري وتأثيرها على قضايا النوع الاجتماعي، ومع ذلك لا تزال السلطة

الذكورية هي المهيمنة في كثير من الأحوال لاسيما في الأمور المتعلقة بخروج المرأة إلى الفضاء الخارجي مثل احتمال توقف المرأة عن العمل أو الدراسة إذا ما طلب منها زوجها إرضاء له، أو رغبة في الزواج منه، أو التوقف بسبب إنجاب الأطفال أو العدم القدرة على التوفيق بين حياتها المهنية وحياتها الأسرية، وإعادة امتلاك الفضاء الداخلي (المنزلي) من خلال الحفاظ على بعض الأنشطة التقليدية التي كانت تقوم بها مثل: الخياطة والتطريز، وهذا يفسر الحفاظ على التقسيم التقليدي بين الجنسين واستمرارية سلطة الأسرة لصالح الرجل والتي لم تتوقف عند حدودها الداخلية التي تفرض احترام المرأة لزوجها ولإخوانها الذكور، ولكن حتى في الفضاء العام بإجبارها على التصرف بشكل لائق والتزام الاحترام والخضوع عند التعامل مع الذكور، مما يعزز النظرة التقليدية.

3.4. مكانة المرأة المطلقة في المجتمع الجزائري:

إن نظام الزواج هو الأساس الشرعي السليم الذي ينظم العلاقة البيولوجية بين ذكر والأنثى، فهو الرابطة الشرعية الوحيدة التي يقرها المجتمع بين الرجل والمرأة ويضع الضوابط والمعايير المنظمة لها، وزواج في المجتمع الجزائري يعتبر ممارسة اجتماعية مقيدة إلى حد ما بالقوى الضاغطة عليه من الخارج وهي الجماعة، وبالتالي فهو يعد مظهر من مظاهر التوافق الاجتماعي وتقمص دور الجماعة، وعليه يعتبر الزواج في المجتمع الجزائري نظام ورباط مقدسا دينيا واجتماعيا وقانونيا، يخضع لعادات وتقاليد عرقية وشعائرية (دينية) داخل إطار القيم والمعايير من أجل ضمان استمرارية المجتمع، كما نظم المشرع الجزائري شروط وأركان قيام الرابطة الزوجية واعتبرها من العقود المقدسة، حيث رتب عنها التزامات وحقوق، إن اهتمام المجتمع الجزائري برابطة الزواج يوضح لنا قدسيته وأهميته داخل المجتمع، وبالتالي حجم المشكلة المتولدة عن فك هذه الرابطة المقدسة(الطلاق).

يعتبر الطلاق من المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمع بشكل عام والأسرة بصفة خاصة والتي يتفتت نسيجها ويتشتت أفرادها، هذا الأخير الذي ارتفعت أرقامه بشكل ملفت للانتباه في كثير من المجتمعات العربية بوجه عام، وفي المجتمع الجزائري بوجه خاص، أين نجد أن نسبا عالية من الزيجات لا تستمر إلا لمدة محددة، فالطلاق هو نهاية الرابطة الزوجية بكل تجلياتها، والذي انتشر بمرور الزمن وتنوعت بذلك عوامله وأسبابه؛ فمنها ما هو اجتماعي واقتصادي وثقافي، إضافة إلى التغيرات الاجتماعية والثقافية التي عرفها المجتمع الجزائري، كان لها تأثير عميق على المجتمع الجزائري عامة وعلى الأسرة الجزائرية خاصة؛ على مستوى التركيبة والأدوار والعلاقات والمكانة، حيث ساهم كل هذا في تعقيد الحياة الزوجية، وكان له الأثر الكبير على الرابطة الزوجية حيث هدمها وأدى بها إلى الطلاق، كما أن لهذا التغير أثر على العلاقات السائدة في الزواج، كعلاقة بين الزوجة وأهل الزوج، إذا نتج عنها اضطرابات واصطدامات نظرا لتغير الذهنيات

وتصارع الأجيال، ما أدى بالعلاقة الزوجية إلى الانحلال نتيجة تعاظم الخلافات، إضافة إلى الاختلاف في المستوى الثقافي والاقتصادي للزوجين كلها عوامل ساعدت في ارتفاع هذه النسب من الطلاق (نذير، 2017، صفحة 150)، فمهما كانت الأسباب والعوامل المؤدية إلى انحلال الرابطة الزوجية فإن لها أثار سلبية على أطراف الطلاق (الرجل_المرأة) بشكل خاص، وعلى المجتمع بشكل عام، فهو يعد وضعية ضاغطة على الرجل والمرأة المطلقة خاصة، والذي من شأنه أن يؤثر سلبا على حياتها، على اعتبار أن المرأة تعد عنصر مركزي في حالة الطلاق، ولم ينتهي الجدل بعد حول خطورة الطلاق بوصفة ظاهرة اجتماعية لا تتوقف أثارها على المرأة بتفكك أسرتها وانهيارها فحسب، بل يتعدى ذلك ليجعل من الصعب عليها تكوين أسرة جديدة، مما ينقص من مكانتها الحقيقية في المجتمع، حيث تنزل من مكانة متزوجة إلى مكانة مطلقة خاصة وأنها تعد الملامة الأولى عن فشل الزواج وتفكك الأسرة (بوالقمح، د س، صفحة 85)،بحكم أن الطلاق يأخذ ضمن إطار العيب الاجتماعي، تعاني منه المرأة قبل الرجل من منطلق أن المجتمع الجزائري مجتمع ذكوري، فنجد أن المجتمع يفرض بعض القيود على المرأة المطلقة تختلف في شدتها عن المرأة غير مطلقة، وهذه القيود تختلف من امرأة إلى أخرى حسب الأسرة والجماعة التي تنتمي إليها وغيرها من العوامل الأخرى، وبالتالي فتنصل المرأة المطلقة من وظيفتها وفشلها في أداء دورها الاجتماعي، يعرضها لسوء المعاملة والتهميش لأنها لم تفي بولائها لجماعتها التي تنتمي إليها، بل تمردت عن عادات وتقاليد المجتمع، فأول ما تضرب عواقب هذا الطلاق المكانة الاجتماعية للمرأة وسط جماعتها الاجتماعية أولا، ثم في المجتمع ككل، فيترتب على ذلك خلل في علاقاتها الشخصية والأسرية والاجتماعية، فيلحق بها أذي مادي ومعنوي مما يزيد من معاناتها، فهي بحكم التنشئة الاجتماعية واقتناعها بأن الزواج لابد منه، وأنه مرتبط بمعني السترة فإنها بهذا فقدت ذلك الغطاء الواقي (سامية، د س، صفحة 83)،لتصبح بذلك كافة تصرفاتها مدانة ينظر إليها بعين الشك والريبة، فقوة العلاقات الاجتماعية للأسرة الجزائرية وحجم الأسرة، إضافة إلى الخلفية الثقافية ومجموعة العادات والأعراف السائدة في الوسط الذي تعيش فيه المرأة المطلقة، له تأثير قوي على المكانة والوضع الاجتماعي للمطلقة من حيث فرصة الزواج مرة أخرى، والتمسك بالأطفال إن كان هناك أطفال، والخروج للعمل، فنجد أن الجماعات الاجتماعية التي تطغي عليها صفة الذكورية تفرض قيود صارمة على المرأة المطلقة مثل: التنصل من رعاية الأطفال، منعها من الخروج، التعامل معها بقسوة وحدة، وغالبا ما تحاط سلوكياتها بكثير من الشكوك بسبب شيوع اعتقاد أن المرأة المطلقة أقل حصانة في الدفاع عن شرفها وعفتها، وهذا ما يدل على سيطرة العادات والتقاليد على الذهنيات والعقليات في بعض الفئات الاجتماعية في المجتمع الجزائري التي لا يزال أفرادها متمسكين بقيم تقليدية لاسيما تلك التي ترسم صورة المرأة وأدوارها التقليدية ضمن البنية الاجتماعية

الأبوية، وفي المقابل نجد بعض الفئات الاجتماعية الأخرى التي وصلت عتبة التحضر وأعطت المرأة حريتها، أين تعمل على دعم المرأة المطلقة والتكافل بها خاصة من طرف أسرتها، والسماح لها بالخروج للعمل وتعزيز ثقتها بنفسها حتى تستطيع التأقلم مع حياتها الجديدة وهذا ما يدل على وجود بعض الفئات الاجتماعية في المجتمع الجزائري التي تأثرت بجملة التحولات والتغيرات التي مست البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، وتنصل من بعض المبادئ والقيم الثقافية التقليدية التي كانت سائدة في المجتمع.

وبصفة عامة فإن وبرغم من التطورات التي عرفها المجتمع الجزائري خاصة في مسألة تمكين المرأة وتعزيز مكانتها من طرف المشرع الجزائري خاصة في "قانون الأسرة 02/05 المؤرخ في 27فيفري2005 الذي نص على حماية الأسرة عموما والمرأة على وجه الخصوص، والذي جسد اهتمام المشرع الجزائري بالمرأة من خلال إجراء عدة تعديلات حاول من خلالها دعم المرأة وإضافة المزيد من المساواة بينها وبين الرجل في إطار عقد الزواج وانحلاله وما يترتب عليهما من آثار." (سناء، 2020)، إضافة إلى تمكين المرأة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومساواتها مع الرجل في كل الحقوق، فإنه لا يزال هناك نظرة نمطية تحكم تعامل المجتمع مع المرأة بصفة عامة، ومع المطلقة بصفة خاصة، إذ تصبك هذه الأخيرة محط شفقة وشك لدي العديد من الناس وبعض أفراد الأسرة على وجه الخصوص، إضافة إلى العبء الاجتماعي والاقتصادي الذي سوف يضاف على الأسرة وعلى المجتمع، كما تحمل في كثير من الأحيان مسؤولية فشل زوجها دون إشراك الرجل في هذا الإخفاق.

5- واقع المرأة المطلقة في المجتمع الجزائري وفق نظرية النواة المركزية :

يهتم مجال التمثلات الاجتماعية بالمعني الذي نعطيه للحوادث والسلوكيات والأفكار والمواقف مما يساهم في بناء بديهيات الحقيقة الاجتماعية المشتركة والمتقاسمة بين أفراد الجماعة الواحدة، إن عملية بناء الواقع تتم دائما من خلال تدخل أطراف متعددة، إذ أن الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام وغيرها من المؤثرات الأخرى ترسخ في أذهان الأفراد وجهات نظر حول المواضيع التي تحيط بهم، كما يعود للجماعات التي ينتمي إليها الفرد في مستوى ثاني دورا مهما في تبادل الأفكار والقيم والأساليب التي تساهم في قولبة إدراك المحيط وفي برمجة المعارف والمعلومات حول مكونات هذا المحيط (بنسعيد، 2022، صفحة 90)، وبالتالي يرتبط التمثل الاجتماعي للمرأة المطلقة ومكانتها برواسب الأفكار والقيم والمعارف، وما ينتجه المجتمع في عملية تراكمية مستاقات من التنشئة الاجتماعية التي غذتها في مراحل عمرية مختلفة أما عن طريق التلقين أو التعليم أو التقمص والنقل وغيرها من الأشكال التي تعمل على توريث رأسمال الثقافي، وكذا فإن هامشا مهما من التمثلات والرؤى اللصيقة بالمرأة المطلقة، والتي ارتسمت في المخيال المجتمعي للمجتمع

الجزائري، وتحددت في ضوئها المعالم الرمزية والمادية لمكانتها، وصاغتها القيم التي تغذت على المرجعيات الثقافية للمجتمع، والتي تتمظهر في الممارسات الاعتيادية للحياة اليومية، وما أفرزته هذه القيم من قواعد لاشعورية تحكم تمثلات الأفراد والجماعات فيما يتصل بموضوع المرأة المطلقة، والتي رسخت وانطبعت في ذهنية المجتمع الجزائري (رسخت في اللاشعور الجمعي)، وبالتالي فالممارسات والمواقف التي تتعرض لها المرأة المطلقة من إساءة وتحرش، وإشاعات، ما هي إلا تعبير عن التمثلات التي يحملها أفراد المجتمع اتجاه هذه الفئة، أي أن وراء كل سلوك ظاهري اتجاه جماعي دفع إلى حدوثه، ومن هنا نعتبر أن كل الممارسات الموجه ضد المطلقة مشرعنة ومبررة من قبل الشخص الممارس لها، وذلك استناد للتمثلات التي يحملها.

تتشكل وتنتظم هذه التمثلات وفق قالب معين كما ورد في نظرية النواة المركزية والتي يري من خلالها Abric أن تحليل التمثل والعناصر المكونة له خطوة ضرورية للكشف عن اندماج الفرد في الواقع الذي يعيش فيه من جهة، والكشف عن محتوى وتنظيم التمثل من جهة أخرى، ويعمل التمثل وفق جهازين متكاملين؛ جهاز مركزي يتكون من مجموعة من العناصر الجوهرية تتمثل في النواة المركزية، والتي تمثل الجزء الأساسي في تكوين التمثل وتحديد مفهومه وتنظيمه وإعطاء معني له، فهو مجموعة الرؤى والاتجاهات والمعتقدات التي تم بناءها اتجاه المرأة المطلقة والتي ترتبط أساس بقيم ومعايير وثقافة الجماعة الاجتماعية التي تنتمي إليها الفرد الذي يحمل هذه التمثلات، والتي تم توليدها وإعطاءها معنى يحدد دلالتها ويسير معناه العام في إطار السياق الاجتماعي، إضافة إلى تنظيم هذه العناصر وتحديد العلاقة فيما بينها حتى يتم توحيد المعنى وتثبيته داخل الجماعة لضمان إستمراريته، مما يساعد على التوافق والتجانس الثقافي والنفسي للجماعة والفرد، فتكون بذلك العناصر المكونة للنواة المركزية متماثل في المحتوى عند جميع الأفراد مما يضمن الانسجام والتوازن داخل الجماعة، إضافة إلى جهاز محيطي يتكون من عناصر مكملة وضرورية للنواة المركزية (الجهاز المركزي)، يعمل على فك رموز النواة وترجمتها على أرض الواقع وتكييفها مع متغيرات السياق الاجتماعي، وتظهر هذه العناصر في شكل سلوكيات وتصرفات ومواقف يتخذها الأفراد اتجاه المرأة المطلقة في إطار الرؤى والاتجاهات التي تم بناءها في الجهاز المركزي، كما تمتاز العناصر المحيطة بديناميكية تسمح بتكيف مع مختلف التطورات والتغيرات التي تطرأ على البنية الاجتماعية للجماعة خلق في إطارها هذا التمثل، وبالتالي فإن التغيرات التي مست البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، وما عرفته المرأة من تحول على مستوى أدوارها ومكانتها أدي إلى إحداث تغيرات على مستوى عناصر الجهاز المحيطي للتمثلات من خلال دمج بعض المعلومات الجديدة في العناصر المكونة للتمثلات الاجتماعية للمرأة الجزائرية بوجه عام، وللمرأة المطلقة بوجه خاص، وذلك دون المساس بعناصر الجهاز المركزي (النواة المركزية)، ما يفسر

احتفاظ المجتمع الجزائري بالمعتقدات والاتجاهات المكونة للتمثلات التي تم بناءها سابق اتجاه المرأة المطلقة، وهذا يعني أن جل التغيرات التي عرفتها المرأة الجزائرية لم تحدث تحولات على مستوى النواة المركزية للتمثلات هذه الفئة من المجتمع، وإنما تم دمج بعض العناصر الجديد على مستوى الجهاز المحيطي، وبالتالي فإن معرفة محتوى التمثل لا تكفي للتعرف عليه وتحديده فتنظيم هذا المحتوي هو الأهم، حيث يؤكد Abric بأنه بالرغم من تشارك تمثلان في محتوى واحد فإنه يمكن أن يكونا مختلفين، وذلك إذا اختلف تنظيم محتواهما بسبب اختلاف في مركزية بعض العناصر، وهذا يعني أن اختلاف سلوكيات الأفراد اتجاه موضوع التمثلات يفسر باختلاف مثيرات السلوك، بل بطبيعة التمثل المصاغ حول هذا الموضوع ذلك أنه قد يعرض نفس الموضوع على عدة أشخاص لكن كل واحد منهم يتعامل معه بطريقته الخاصة، وهذا يعني أن تنظيم مكونات التمثل الذي تثيره وتغذيه خبرات الفرد الذي عيشها والتي تكون له بمثابة السند الفكري في كل تفاعلاته مع الموضوع، والتي يكون الرجوع إليها بطريقة تلقائية وعفوية، هذا يدل على إعادة بناء المعرفة المستقاة من المجتمع من طرف الفرد، وفق ديناميكية ذهنية خاصة في إطار السياقات الاجتماعية التي تضم خبرات وتجارب الفرد الاجتماعية السابقة والتي تحدد سلوكه وطريقة احتواء الواقع فيما بعد.

6-الخلاصة:

المرأة الجزائرية اليوم تتواجد في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أصبحت لها أدوار مهمة في عملية الإنتاج والتنمية بأشكالها المختلفة، إلا أن هذه النقلة النوعية التي عرفتها وضعية المرأة لم يرافقها تحول على مستوى العقليات والثقافة بشكل يجعل للمرأة مكانة توازي ما تقوم به من أدوار في المجتمع، لقد تغير الخطاب السياسي وتغيرت طريقة معاملة المرأة في المناسبات والمؤسسات الرسمية، غير أنها لا تزال رمزا للنقص والدونية خاصة المرأة المطلقة والتي تظهر في كثير من الممارسات اليومية التي انبثقت من قيم تقليدية، وبالتالي فإن النظام التقليدي يجدد نفسه في المجتمع وعوض أن يخطو عتبة الحداثة ظل يعيد إنتاج النظام التقليدي بأشكال مختلفة، أي أنه لم يحدث قطيعة مع التقليد بقدر ما أعاد إنتاجه لطرق تبدو في الظاهر حداثية ولكنها موغلة في التقليد، وهو ما نتج عنه مجتمع جزائري مختلط لا هو حداثي بصفات وخصائص حداثية كامنة ولا هي تقليدية محضة، وهذا يعني أن التحول الذي حدث على مستوى وضعية المرأة وحقوقها لم يصاحبه تحول على مستوي الموروث الثقافي للمجتمع، كون هذا التحول لم ينبثق من إرادة مجتمعية، بقدر ما جاء نزولا عند المطالب التي جاءت بها المنظمات الحقوقية للمرأة، وتماشيا

مع ما عرفه المجتمع الجزائري من تغيرات على مستوى التركيبة الأسرية والاجتماعية والتي حدثت بفعل مجموعة من العوامل السوسيوثقافية ومواكبة للتطورات الحاصلة في العالم، وبما أن عملية التحول هذه لم يرافقها تحول على مستوى التمثلات الاجتماعية للفرد الجزائري، فإن المرأة الجزائرية ما تزال مرتبطة بموروث ثقافي تقليدي خاصة فيما يتعلق بالرؤى والاتجاهات التي يحملها أفراد المجتمع عن المرأة المطلقة.

- المراجع :

1.Abric.J.C .(2001) .*L'approche Structurale des représentations, Développement récent, psychologie et société ,in Moscovici. S, Buschini. F, méthods des sciences humaines* .paris: PUF.

2.Abric.J.C. (1994).

3.E.Durkheim .(1967) .*Sociologie et philosophie* .paris: presses universitaire de francs.

4.Jodelet.D .(2003) .*les représentation sociales, un domaine en expansion* .paris: presses Universitaires de france.

5.Moscovic.S .(1989) .*Des représentations collectives aux représentations sociales éléments pour une histoire. In D.Jodelet représentations sociales) éd2 . (*paris: PUF.

6.ابراهيم الحيدري. (2003). *النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب* . بيروت: دار الساقي .

7.أحمد عاطف غيث وآخرون. (1989). *قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية* . الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

8.أعمر سعيد شابحة وعيسى امعيزة. (د س). المركز القانوني للمرأة في إبرام عقد الزواج في قانون الأسرة الجزائري . *مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور جلفة، العدد التاسع* .

الديوان الوطني للإحصائيات. (بلا تاريخ). *احصائيات الديمغرافيا*. تاريخ الاسترداد 15 أفريل, 2023، من www.ons.dz.

9.العمرية سامية. (د س). الوضعية الاجتماعية للمرأة المطلقة في الأسرة الجزائرية. *مجلة دراسات اجتماعية، العدد12* .

10.أنتوني غيدنز. (2005). *علم الاجتماع مع مداخلات عربية* . بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

11.إيميل دوركايم. (1977). *قواعد المنهج في علم الاجتماع (ترجمة محمود قاسم والسيد على بدوي)*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية .

12.باسمة كيال. (1981). *تطور المرأة عبر التاريخ*. بيروت: مؤسسة عز الدين للطابعة والنشر .

13.براهمة نصيرة. (2015). المرأة والعنف في المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأشكاله، أسبابه، تمثلاته الاجتماعية في الجزائر، دراسة سوسيو أنثروبولوجية لظاهرة العنف في إقليم جيجل . *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد18* .

14.بن شوقي بشرى. (2017). التصورات الاجتماعية، مقاربة نظرية . *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة حمة لخضر، الوادي، العدد24* .

15.بن ميسية فوزية وضيف غنية. (2021). التمثلات الاجتماعية، مقاربة المفهوم في العلوم الاجتماعية. *مجلة المعيار، المجلد25، العدد60* .

16.بوحنيكة نذير. (2017). قراءة سوسيولوجية لظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري. *مجلة العلوم الإنسانية، المركز الجامعي، تندوف، العدد2* .

17.سلمى بنسعيد. (2022). الأبعاد النظرية للتمثل الاجتماعي ، نحو منحى تجسيري لفهم سياق تشكل السلوك الاجتماعي. *مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد91* .

18.شيخ سناء. (2020). سبل تعزيز مكانة المرأة في قانون الأسرة الجزائري. *مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد10، العدد1*، .

19.صفاء عوني وحسين عاشور. (2005). قضايا المرأة المسلمة والغزو الفكري (مذكرة ماجستير) في العقيدة الإسلامية والمذاهب المعاصرة . غزة: الجامعة الإسلامية .

20.طاشمة راضية، حبيس أمين عقبة. (2018). التمثلات الاجتماعية للإعاقة الحركية لدى الأوليا. *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية،جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد26* .

21.عبد المنعم جبري. (2006). *المرأة عبر التاريخ*. دمشق: مطابع اتحاد الكتاب العرب.

22.كنزة بوجلال. (2001). طبيعة تصور معلمي الطور الأول والثاني لظاهرة سوء المعاملة(مذكرة ماجستير). قسنطينة: جامعة منتوري.

23.كوثر السويسي. (2016). التمثلات الاجتماعية، مقاربة لدراسة السلوك والمواقف والاتجاهات وفهم آليات الهوية. *المجلة العربية لعلم النفس، المجلد1، العدد1* .

24.لعبيدي نادية. (2009). المكانة الاجتماعية للمسن في الأسرة الجزائرية. قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، باتنة: جامعة الحاج لخضر.

25.محمد حمداوي. (2000). وضعية المرأة والعنف داخل الأسرة في المجتمع الجزائري. *مجلة إنسانيات، المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا* .

26.مريم ابراهيم ابو كشوة. (2013). مكانة المرأة وواقعها قبل الإسلام مقارنة مع واقعها ومكانتها بعد الإسلام. *المؤتمر الدولي الأول للسيرة النبوية الشريفة* (صفحة 118. 142). السودان: جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية .

27.مسعود حجال ومحمد بلحاجي. (د س). المرأة الجزائرية المعاصرة بين خطاب التقليد والحداثة، مقاربة سوسيوانثروبولوجية. *مجلة التغير الاجتماعي، مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الرابع* .

28.مي البزور. (د س). مكانة المرأة في الإسلام والمواقف الثقافية لدى النساء ورجال الدين في فلسطين من ظاهرة ضرب الزوجات وتأويل آية القوامة (مذكرة ماجستير). كلية الدراسات العليا، فلسطين: جامعة بيرزيت .

29.ناي بنسادون. (2012). *حقوق المرأة منذ البداية حتى أيامنا (ترجمة وجيه البعنيني)*. لبنان: دار عويدات للنشر والطباعة.

30.نزيهة بوالقمح. (د س). قلق المستقبل لدي المطلقات . *جامعة الجزائر2* .

31.نوارة نافع. (د س). مكانة المرأة في المجتمع الجزائري . *مجلة دراسات اجتماعية، العدد 14* .

32.نور الدين كوسة. (2020). دور القيم الذكورية في تحديد مكانة المرأة في المجتمع الجزائري، مقاربة نظرية استنادا إلى المدخل الثقافي . *مجلة التدوين، المجلد6، العدد1* .

33.نور حكمت خضوري. (د س). المرأة بين التآلية والعبودية، دراسة مقاربة بين حضارة وادي الرافدين واليونان قديما. كلية الآداب: جامعة الموصل .

34.هلال غنيمة. (د س). مكانة المرأة الجزائرية في ظل التغير الاجتماعي الحاصل في المجتمع الجزائري . *قسم العلوم الاجتماعية، جامعة تيزي وزو* .

35.ول وايريل ديورانت. (1988). *قصة الحضارة (الهند وجيرانها) ترجمة زكي نجيب محمود، المجلد الأول، الجزء الثالث* . بيروت: دار الجيل للطبع والنشروالتوزيع و المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تونس.